الوضع القانوني لبحر قزوين

د.عبد المالك حطاب

جامعة خميس مليانة

الملخص:

يعتقد كثير من خبراء الطاقة أن الإستغلال الكامل للثروات النفطية في بحر قزوين لن يتم ما لم تُحل مشكلة الوضع القانوني لهذا البحر، وتأتي هذه الدراسة لتتبع المراحل التي مر بهامشكل المركز القانوني لقزوين، من خلال إلقاء الضوء على الإطار القانوني لقزوين قبل انهيار وتفكك الإتحاد السوفيتي، بالإضافة إلى مناقشة المفاوضات التي جرت بين الدول الخمسة حول هذا المشكل، للوصول في الأخير إلى تطور مواقف هذه الدول حول المركز القانوني لقزوين.

Abstract :

many energy experts believe that the full exploitation of oil in the Caspian Sea will not be carried out unless the legal status of the sea is solved. This study traces the stages undergone by the problem of the legal status of the Caspian sea, and investigates the legal framework of the Caspian before the collapse and disintegration the Soviet Union. In addition, the study focuses on the negotiations that took place between the five concerned parties with the problem, trying to reach a final solution. The position of each party to the conflict is analyzed thoroughly.

في البداية نشير إلى أن مشكل المركز أو الوضع القانوني لقزوين برز في بداية سنة 1992 إذ أنه قبل هذا التاريخ كان الإعتماد في تحديد الوضع القانوني لقزوين منصبا على وثيقتين أساسيتين : تتمثل الأولى في المعاهدة التي أبرمت بين كل من جمهورية روسيا السوفيتية الإتحادية الإشتراكية "RSFSR" و الفرس في 26فبراير 1921، ومعاهدة التجارة والملاحة المبرمة بين الإتحاد السوفيتي و إيران بتاريخ 25مارس 1940.

و في 17فبراير 1992اجتمع كل من إيران، روسيا، كزخستان، أذربيجان و تركمنستان بطهران لوضع تصريح مشترك يهدف إلى خلق منظمة جهوية للتعاون تبدأ من تحديد الوضع القانوني لأكبر مياه داخلية في العالم و تنتهي إلى سبل استغلال الثروات الموجودة في هذه المياه.

و تأتي هذه الدراسة لتتبع المراحل التي مر بها مشكل المركز القانوني لقزوين، و على هذا الأساس قسمنا هذه الدراسة على ثلاثة محاور أساسية :محور أول يلقي الضوء على الإطار القانوني لقزوين قبل انهيار و تفكك الإتحاد السوفيتي، المحور الثاني يناقش المفاوضات التي جرت بين الدول الخمسة حول هذا المشكل، أما المحور الأخير فقد ركز على تطور مواقف هذه الدول حول المركز القانوني لقزوين.

-1الإطار القانوني القائم و تفعيله بعد انهيار الاتحاد السوفيتي

لقد بدأ بناءالحالةالقانونية لبحرقزوين منتوتر العلاقات بين الفرس والإمبراطوريةالروسية، خصوصاً بعد المواجهة المسلحة بينهما فيما وراء القوقاز .كما أن التعارض البريطاني الروسي بشأن تقسيم الأراضي المحيطة لقزوين على غرار مياه قزوين، شكل كذلك أرضية أو منطلقا يتم من خلاله رسم إطار قانوني لهذا البحر.

. 1 -1الوضعية القانونية القائمة قبل انهيار الاتحاد السوفيتي فيأصلالوضعية القانونية لبحر قزوين يمكن العودةإلى اتفاقيات" سانبترسبورغ"،Saint Petersburg 1723 ،و"رشت"، Recht 1732 ، هذا الإتفاق الأخير يحدد حقوق و امتيازات روسيا على بعض الأراضي الحدودية مع بحر قزوين والتي تنازل عنها الفرس .كما أنه يحدد النظام الجديد للتجارة و الملاحة في بحر قزوين و نهري" كورا"، Koura و"أراكس"،.Araxe و جدير بالذكر أن حق امتلاك سفن حربية لم يكن مخولاً إلا للإمبراطورية الروسية. وخلافاً لاتفاقية" سانبترسبورغ"، Saint Petersburg فإن هذا الاتفاق قد وضح بعض الحقوق للفرس لا سيما فيما يخص الملاحة، و عليه فإن" روسيا و بكل بساطة قامت بتخذير حذر الفرس 1"الذين خسروا بعد حوالي قرن كل الحقوق في جنوب القوقاز.

إن أول اتفاق وضح بشكل دقيق المركز القانوني لبحر قزوين كان اتفاق" غوليستان"، Gulistan المبرم بتاريخ 12أكتوبر 1813، هذا الاتفاق وضع نهاية للحرب الأولى بين الروس و الفرس، و تبعاً للفقرة الخامسة من نص الإتفاق، فإنه يمنع على الفرس امتلاك أسطول بحري في بحر قزوين، غير أنه من حقها الإحتفاظ بحقوق الملاحة ذات الأغراض التجارية بكل حرية و خلافاً للفرس فإن هذه الإتفاقية قد أعطت للإمبراطورية الروسية كامل الحقوق للقيام أو ممارسة أي نشاط في المنطقة، "ولأول مرة عرف قزوين وضعية أو مركز قانوني في شكل اتفاق عسكري لصالح روسيا2".

وبالنسبة للحرب الثانية بين الروس والفرس فقد انتهت بالتوقيع على معاهدة السلام التي سميت بمكان إبرامها" :معاهدة تركمانجاي"،Le traité de Turkmanchai بتاريخ 22فبراير 1828التي

ألغت سابقتها .و تبعاً للفقرة الثامنة من الإتفاقية فإن السفن التجارية التابعة للفرس لها نفس الحقوق و الامتيازات مع كل السفن التي تحمل أي علم من أعلام قياصرة روسيا التي تحتفظ لنفسها حق امتلاك أسطول بحري ذا أغراض عسكرية محضى . وقد حددت" معاهدة تركمانجاي"، Le traité de Turkmanchaiالحدود بين روسيا و الفرس في نهر" أراكس"،.Araxe

في هذه الفترة بالذات بدأت تتكون أو تتشكل التعريفات الأولى لبحر قزوين من وجهة نظر القانون الدولي، إذ عرفه عالم القانون الدولي الشهير "مارتنز"،Martens على النحو التالي ..." :البحار المحاطة بأراض تابعة لنفس الدولة و التي لا يربطها أي محيط، تقع في وضعية مخالفة تماماً للبحار المفتوحة، هي بحار مغلقة تحت سلطة الدولة المحيطة بها .في هذا الصدد [...] فإن بحر قزوين بحر مغلق، على الرغم من أن مياهه مشاطئة للإمبراطورية الروسية و الفرس فإنه يعتبر تابعاً لروسيا 3"...و إلى غاية انهيار الإتحاد السوفيتي، فإن هذا الأخير قد تبنى هذا التعريف وطبقه.

و بالرغم من كل الإتفاقات الموقعة وكل الأبحاث والدراسات حول طبيعة المركز القانوني لبحر قزوين، فإن روسيا القيصرية لم تقف موقفاًثابتاً حيال حدودها البرية و البحرية "تحت حجة أن كل الحدود البرية والبحرية تتسم بالغموض، ولذلك أرادت أن تستحوذ على البحر4."

وقد غيرت ثورة أكتوبر) 1917الثورة البلشفية (جذرياً الإطار القانوني لبحر قزوين، ففي 26فبراير 1921تم التوقيع على معاهدة الصداقة و التعاون بين جمهورية روسيا السوفيتية الإتحادية الإشتراكية "RSFSR" و الفرس، و الذي ألغى جميع الإتفاقيات السابقة التي اعتبرت غير شرعية، و حسب هذا الإتفاق فإن روسيا تخسر كل حقوقها التي وضعتها في السابق على حساب الفرس.

و في معاهدة التجارة و الملاحة التي أقيمت في 25مارس 1940بين إيران و الإتحاد السوفيتي، تم الإعلان على أن بحر قزوين ملكية مشتركة بين الطرفان، غير أننا لا نجد في أي فقرة أو نص من نصوص هذه المعاهدة يشير إلى نسب هذه الملكية المشتركة أو توزيعها بين الطرفان .واعتبر بذلك الإتحاد السوفيتي أن الخط الرابط بين" أسترا"،)Astra أذربيجان(

و "حسان كولي) hassan Kouli "تركمنستان (كحد فاصل بين البلدين تبعاً للتعليمية السرية لـ5"Guenrikh Iagoda."

و جدير بالإشارة إلى أن كل الإتفاقيات و المعاهدات المبرمة بين البلدين لم تشر لا من بعيد أو من قريب إلى الوضعية أو المركز القانوني لبحر قزوين، و بعد مرور سنوات عن هذه المعاهدة لم يتم إبرام أي اتفاق بين الطرفين يتحدث بشكل صريح عن المركز القانوني لبحر قزوين.

و في سنة 1982اشترط القانون السوفيتي الخاص بحدود الدولة أن رسم حدود الدولة – ما عدا إذا كان هناك اتفاق مسبق أو معاهدة دولية تنص على ذلك –في البحيرات و الأحواض البحرية الأخرى

يتم من خلال خط طول يجمع كل النقاط القصوى لحدود دولة الإتحاد السوفيتي وحدود البحيرة أو حوض الماء 6"هذا يعني أن الإتحاد السوفيتي قام بتقسيم بحر قزوين على أساس أنه بحيرة".

و مع ذلك فإن كل الإتفاقيات والمعاهدات السالفة الذكر لم تأخذ بعين الإعتبار التغيرات السياسية و كل ما نتج عن انهيار وتفكك الإتحاد السوفيتي.

و كخلاصة لما سبق ذكره فإنه لغاية 1990 فإن مشكل الوضع القانوني لبحر قزوين لم يثر بين إيران و الإتحاد السوفيتي، وقد أكدت الأبحاث على ذلك بشأن هذا الموضوع .ففقط "فيسنوات 1980إلى غاية 1985تطرق الباحث الأذربيجاني "مامدوف R.Mamdov "إلى هذا الموضوع في مجموعة من أعماله7".

-2-1تقويم المشكل بعد تفكك الإتحاد السوفيتي

تغيرت الوضعية تغيراً جذرياً بعد تفكك الإتحاد السوفيتي و التغيرات الجيوبوليتيكية التي شهدتها المنطقة، فظهر من جديد مشكل الوضع القانوني لقزوين بالنسبة للدول المجاورة و حتى الدول المهتمة بالاستثمار في المنطقة، و يمكن حصر أهم العوامل التي أدت إلى عودة ظهور هذا المشكل إلى ما يلي:

1. تفكك الإتحاد السوفيتي نتج عنه ظهور ثلاث دول تطمح إلى الحصول على حصة من ثروات بحر قزوين.
2. ظهور دراسات جديدة أكدت على أن بحر قزوين يشكل مصدرا أساسياً لاحتياطات النفط في المنطقة تصل إلى أكثر أربع مرات مما صرح به الروس.
3. دعوة الدول الجديدة إلى التعاون الموجه إلى المستثمرين الأجانب.
4. الصحوة القومية للنخب الحاكمة في الدول الجديدة الثلاثة.

وقد صاحب هذه العوامل بروز مجموعة من التساؤلات التي فرضت نفسها على الساحة الدولية بخصوص هذا المشكل و من أهمها نشير إلى ذلك التساؤل الذي أثار إمكانية إلغاء جميع الإتفاقيات و المعاهدات التي أبرمت فيما قبل بين الإتحاد السوفيتي و دول أخرى بعد انهياره و تفككه ؟ وفي غرار التحولات الجيوبوليتيكية في المنطقة، هل نعتبر الإتفاقيات الخاصة ببحر قزوين غير سارية ومنه يجب الحديث عن وضع جديد؟ و هل قزوين بحر مغلق أم بحيرة ذات حدود؟

قبل سنة 1991كل شيء كان واضحاً إذ كانت الوضعية بيد فاعلين اثنين، أما الآن فيجب أن يتم الإتفاق والمفاوضات بين خمس فاعلين مما عقد من الوضع، أضف إلى ذلك عدم وجود أي ثقافة قانونية للدول الجديدة و غياب أي ممارسة على مستوى العلاقات الدولية وهذا نتيجة لتبعيتهم للإتحاد السوفيتي إذ كانت الدول الثلاث تلجأ دائماً إلى المركز لاستشارته قبل اتخاذ أي قرار، خاصة فيما يخص بعقد و

إبرام اتفاقيات ومعاهدات، ولهذا فقد أظهرت هذه الدول الحديثة حذراً في تعاملها مع القضايا ذات البعد الدولي، و "انتهجت طرقاً سلمية لمعالجة المشاكل8."

في هذا الصدد يمكن الإشارة إلى مجموعة من الثغرات القانونية التي ميزت المعاهدات السابقة، و أهمها:

1. تجاهلت المعاهدات السابقة مشاركة ورأي الدويلات السابقة للإتحاد السوفيتي.
2. لا تمثل المعاهدات السابقة أي مرجع لحدود كل الدول)حدود إدارية)
3. لم تتقبل المعاهدات السابقة بأي شكل من الأشكال أي احتمال لارتفاع عدد الدول المشاطئة لقزوين من اثنين إلى خمسة.
4. لم تنه المعاهدات السابقة المشكل الخاص باستغلال قاع البحر و مياهه.

و في إطار القانون الدولي، لم يكن من الممكن حل مشكل بحر قزوين نظرا لطبيعته غير الواضحة، كما أن كل المحادثات والمفاوضات مع الطرف السوفيتي كانت تدور حول خيارين :بحر مغلق أو بحيرة محدودة، و بالتالي كان المشكل الرئيسي هو كيفية تقسيم بحر قزوين و كذا استغلال ثرواته، و لم يكن هذا المشكل يهم فقط الدول الخمسة، بل تعدى إلى الدول المهتمة بالاستثمار في المنطقة، أما مشكل الملاحة البحرية فقد أصبح مشكلاً قانونيا لم يكن له أي وزن مقارنة بالمشكل الرئيسي.

-3-1المركز القانوني لقزوين في القانون الدولي

تعود الإتفاقيات الأولى بخصوص طبيعة وحالة بحر قزوين القانونية إلى القرن الثامن عشر، كما أن الحروب التي نشبت بين الفرس و الروس في القرن التاسع عشر ساعدت على تحديد بعض الأمور المتعلقة بنظام بحر قزوين .وقد كانت الإتفاقيات و المعاهدات التي تلت هذه الفترة لصالح الإمبراطورية الروسية و بعد ذلك لصالح الإتحاد السوفيتي، و أهم من ذلك أن هذه المعاهدات كانت تبرم و تخص طرفين فقط.

المعاهدات التي أبرمت بين الروس/السوفيت مع إيران شكلت في وقت من الأوقات قاعدة قانونية لوضعية و حالة قزوين، إذ حددت نظام الملاحة والصيد بين الطرفين، غير أن عيبها الوحيد تمثل في أنها لم تشر أو لم تحدد الطريقة التي يتم من خلالها تحديد قاع البحر.

وفي العشرية الأخيرة من القرن العشرين، دفعت التغيرات والتحولات الجيوبوليتيكية في المنطقة بمشكل الوضع القانوني لبحر قزوين إلى قلب الحياة الإقليمية السياسية.

فتفكك الإتحاد السوفيتي وضع حدا و نهاية لحكم المذهب الشيوعي و تحكمه في قضية بحر قزوين، و فرض بذلك البحث عن إطار قانوني جديد نفسه إذ تمحورت كل التساؤلات والأفكار حول سؤال واحد :هل يعتبر قزوين بحراً مغلقاً أم بحيرة محدودة؟

وفي إطار محاولات الإجابة عن هذا السؤال ظهرت مجموعة من العوامل حاولت هي الأخرى الدفع لتقدم عملية وضع المعالم الكبرى لتحديد الإطار القانوني لبحر قزوين، ولكن ثمة مشكلة عقدت من هذه

العملية تمثلت في غياب حالات مماثلة يمكن القياس عليها، لأنه تعذر تطبيق القانون الدولي للمياه على بحر قزوين، و يبدو الحل هنا أن يتم اتفاق بين الأطراف حول وضع يتم من خلاله مزج قواعد القانون الدولي و الممارسة التاريخية في المنطقة، بطريقة أخرى، الحل يكمن في خلق أو إيجاد قانون خاص الذي يطبق فقط على حالة بحر قزوين، أي "تبني قواعد قانونية تطبق فقط في هذا المجال وفي هذه الحالة فقط[9]."

-2 مفاوضات الخمس:

كما سبق الإشارة إليه في الفصل السابق، فإن المعاهدة التي أبرمت بين السوفييت وإيران تجاوزتها الوقائع الإقتصادية و الجيوبوليتيكية الجديدة، و قفز عدد الفاعلين من اثنين إلى خمسة من بينهم ثلاثة لم يوقعوا و لم يصادقوا على الإتفاقيات و المعاهدات الموجودة، وهذا ما فتح المجال أمام تأويلات مختلفة بشأن نصوص المعاهدات القانونية، لا سيما وأنهم شعروا بأنهم غير معنيين بهذه المعاهدات، فكل دولة أصبحت تنظر إلى مشكل المركز القانوني لقزوين من الزاوية التي تخدم مصالحها و تحقق أهدافها.

-1-2وجهاً لوجه) :إيران، روسيا (ضد)كزاخستان، أذربيجان، تركمنستان:(

منذ البداية، كانت روسيا و إيران تهدفان إلى وضع يسمح فيه بتقسيم قاع البحر بين الدول الخمس دون تغيير حالته القانونية، و قد كانت كل من إيران و روسيا قد قامتا مسبقاً بتحديد أماكن ومواقع الثروات ولذلك أرادتا استغلال الوضع لصالحهما.

اقترحت روسيا وإيران نظاماً يقام على أساس "ولاية مشتركة-Condominum ou Res Communis[10] " أي سيادة و حكم مشترك لهذا النظام يهدف إلى الإستغلال المشترك للثروات، غير أن الإقتراحات الروسية لم تجلب اهتمام كزاخستان، أذربيجان وتركمنستان التي أظهرت نيتها في معارضة الوضعية القانونية القائمة لبحر قزوين واقترحوا بذلك إلغاء معاهدتي "الروس و الفرس "و "السوفييت وإيران"، و الأخذ بعين الإعتبار التغيرات الجيوبوليتيكية الجديدة، وبالتالي رأوا "ضرورة تطبيق قواعد اتفاقية قانون البحار للأمم المتحدة على بحر قزوين[11]".

وهنا نشير إلى أنه بعد الإعتراف الدولي بحق روسيا في ممارسة كل الإلتزامات الدولية للإتحاد السوفيتي سابقاً، عاد من جديد مشكل قزوين إلى الساحة الإقليمية، وهنا أثيرت قضية "إرث الدولة الروسية في شكل مجموعة من الأسئلة:[12]"

هل روسيا هي الوريث الوحيد للإتحاد السوفيتي بشأن التزاماته الدولية؟ و ما هي حقوق الدول الأربعة عشر الأخرى؟ وهل تعتبر روسيا دولة يمكن لها أن تتولى و تقوم بكل الالتزامات الدولية وحتى تجاه الدول الأربعة عشر؟ وإذا كانت روسيا دولة وريثة فعليها أن تتقاسم مع الدول الأخرى كل الحقوق والالتزامات؟

و ظهرت بعض المواقف المتعارضة، ففي إعلان ألما أتا Alma-Ata كان واضحاً أن الدول العضوة في المجموعة تضمن وفقاً لنصوصها و قوانينها الداخلية احترام كل الإلتزامات الدولية التي وقع عليها الإتحاد السوفييتي13".

كما أن الممارسة الدولية وسلوك بعض الدول كان يشير أنهم في وضع أو صفة الدول الوريثة خاصة خلال توقيعهم معاهدات دولية14".

و في نفس الوقت، كانت تؤكد بعض الوثائق أن روسيا هي دولة مكملة للإتحاد السوفييتي، "ففي قرار 21ديسمبر 1991ألما أتا Alma-Ata بين الدول المعنية، فقد أن روسيا تخلف الإتحاد السوفييتي و تمثله في هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن كعضو دائم15".

وفي خضم هذا التضارب في وجهات النظر، جاءت المحاولة الأولى لتقريب وجهات النظر ، ففي 15 أكتوبر 1993بـ"ألماتي"، Almaty اجتمع رؤساء حكومات كل من روسيا، كزاخستان، أذربيجان و تركمنستان في غياب إيران، و تم الإتفاق على حل جميع المشاكل المتعلقة ببحر قزوين، و على هذا الأساس تم تشكيل مجلس التعاون الإقتصادي للدول المحيطة بقزوين وكان هدفها مراقبة الأنشطة الإقتصادية المتعلقة باستغلال الثروات خاصة النفطية، لا سيما بعد ظهور اهتمام الشركات العالمية الكبرى بالإستثمار في المنطقة في مجال النفط الذي وصل بهم إلى توقيع "عقد القرن "بتاريخ 20سبتمبر 1994مع حكومة أذربيجان .هذه التحركات أثارت كل من موسكو و طهران إذ أبدو مخاوفهما من دخول الشركات النفطية بحر قزوين واستغلاله.

في هذا الصدد توجهت جهود كل من كزاخستان، أذربيجان و تركمنستان إلى توريط الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية في المشكل و ذلك بسبب اختلال ميزان القوى لصالح موسكو-طهران .و بالفعل "قامت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بتحضير مخطط حمل اسم "عاصفة قزوين " الذي يقترح مراقبة متعددة القوميات حول ثروات بحر قزوين في حال تأزم الوضع أو وصلت المفاوضات بين كزاخستان وأذربيجان ودول أخرى إلى طريق مسدود16".

-2-2الحوار بين)إيران، تركمنستان (و)روسيا، كزاخستان و أذربيجان:(

بتاريخ 12نوفمبر 1996بـ"أشخباد"، Achkhabad يزول كل الإنزعاج و الضيق حول المشكل بعد الموقف الذي اتخذته روسيا إذ غيرت مواقفها بخصوص الحالة القانونية لبحر قزوين وهذا حتى تهرب أو تتجنب خسارة سيطرتها على الوضع، إذ وافق الكرملن أن يكون لكل دولة منطقة اقتصادية خالصة، كذلك سيادة على الثروات الطبيعية خارج هذه المنطقة و لكن بتحفظات.

و لتحديد مستقبل الحالة القانونية لبحر قزوين تم تشكيل مجموعة عمل تضم نواب رؤساء الخارجية لكل من الدول الخمس، وتم بعد ذلك التوقيع على مذكرة بخصوص ذلك تنص على رغبة الدول في التعاون

لاستغلال الثروات البحرية لقزوين، و تم تحديد المساحة البحرية بـ 45ميلاً بحرياً يتم فيها استغلال قاع البحر، أما ما تبقى من المساحة فيتم استعماله بطريقة جماعية أو مشتركة.

1980كانت بمثابة سنة التحول الأساسي في سياسة روسيا تجاه حوض قزوين، ففي الأشهر الأولى من هذه السنة أعلنت موسكو رسمياً أن مواقفها تقترب من مواقف الدول التي كانت تابعة لها فيما يخص بتقسيم ثروات القاع والإحتفاظ بالإستغلال المشترك لسطح الماء، و "ظهر بذلك أول مع كزاخستان في 6جويلية 17"1998ثم إعلان التعاون في بحر قزوين بتاريخ 9أكتوبر 2000الذي وقعه الرئيسان بـ"أستانا Astana "و الذي أكدا تقارب وجهات النظر بين البلدين حول بحر قزوين.

-3-2مبدأ خط الوسط:

بعد تفكك الإتحاد السوفيتي أصبح من الضروري إعادة النظر في الوضع القانوني لبحر قزوين بين الدول الخمسة، و قد علقت كل من أذربيجان، كزاخستان و تركمنستان كل آمالهم على تطوير قطاع النفط مع المساعدة الأجنبية، غير أن الإطار القانوني القائم يستبعد وجود هذه الدول و كذا استغلالها للثروات الموجودة على مستوى مياهها بدون إذن أو رخصة من موسكو أو طهران.

وبتزايد أهمية النفط و خاصة الإستثمار في هذا المجال، تزايد الوزن الجيوبوليتيكي لهذه الدول الثلاثة والضغط على طهران وموسكو لإعادة النظر في الإطار القانوني لبحر قزوين.

مبدئياً، عارضت كل من روسيا وإيران تقسيم المياه المغلقة واقترحت مبدأ السيادة المشتركة الذي يسمح لها بمراقبة كل المشاريع المتعلقة باستغلال النفط في هذا البحر، وهذا الموقف بطبيعة الحال لا يخدم مصالح الدول الثلاثة التي مارست ضغطاً على روسيا لتغيير إستراتجيتها مدعومين من الغرب ومن الشركات النفطية العالمية.

و حتى لا تبدو روسيا مستبعدة و متجاهلة قامت بانتهاج سياسة براغماتية تمثلت في التقارب مع كزاخستان و أذربيجان في سبيل إيجاد حلول جديدة لهذا المشكل.

و بهذا بدأت الدول الخمسة تقبل شيئاً فشيئاً تقسيم الأعماق البحرية إلى قطاعات قومية حسب الخط الوسط الذي أصبح أساس التحديد.

و يستخدم خط الوسط لوضع الحدود البحرية بين الدول التي لها حدود متاخمة أو المتقابلة، فهو خط حيث أن كل نقطة فيه لها نفس المسافة مع نقاط تقع على الشواطئ المقابلة.

من جهتها قامت كزاخستان بوضع مجموعة من الإتفاقيات المماثلة مع تركمنستان تمحورت حول مواقع الإستغلال.

و في إطار المفاوضات الروسية الإيرانية بطهران سنة 2000، إقترح ممثل روسيا إنهاء جميع الخلافات المرتبطة بحقول النفط عن طريق تطبيق مبدأ .50:50

و بعد اللقاء الروسي الأذربيجاني بدأ الحديث حول مبدأ جديد و هو "مياه مشتركة و قاع مقسم"، و كان ذلك في جانفي 2001، كما أن الإتفاق الكزاخستاني الأذربيجاني في نوفمبر من نفس السنة كان يدور حول نفس الفكرة.

وعموماً، فقد شهدت مواقف كل من روسيا، أذربيجان و كزاخستان تقارباً ملحوظاً .تركمنستان عارضت مراقبة المواقع البترولية الثلاثة الواقعة في قطاع أذربيجان، و لكنها من حيث المبدأ تقترب من موقف الدول الثلاث السابقة.

في الجنوب، طالبت طهران بحقول النفط التابعة لأذربيجان مما قارب من موقفها مع" أشخباد"،Achkhabad ، كما ألحت طهران على ضرورة تقسيم المياه، و على العكس من ذلك فقد اتفق الخمسة على عدد الأعلام التي يتم تحتها الملاحة في بحر قزوين.

وبغرض الوصول إلى اتفاق، تم عقد مؤتمر قمة للبلدان الخمسة يومي 24-23أفريل 2002لمناقشة الوضعية القانونية لقزوين غير أنه فشل، و في سبتمبر 2002تم التوقيع على اتفاقية ثنائية بين روسيا و أذربيجان بخصوص تحديد قاع البحر القابل للإستغلال، و أخيراً في ماي 2003تم توقيع اتفاقية ثلاثية)روسيا، كزاخستان، أذربيجان(حددت نقاط التقاء خطوط تحديد سيادة كل دولة على بحر قزوين.

3- تطور مواقف الدول الخمسة حول مشكل الوضع القانوني لبحر قزوين:

إن الإطار القانوني غير كامل لبحر قزوين و الذي تم إهماله و عدم تطبيقه قد أوصل موسكو إلى نهاية غير متوقعة، وكنتيجة لأخطاء و حسابات خاطئة أدت بها إلى خسارة الحكم على بحر قزوين الذي ورثته عن الإتحاد السوفييتي، غير أنها حاولت دائما الحفاظ على احتكارها مع إيران للمسائل القانونية المتعلقة ببحر قزوين "متأثرة بأفكارها القديمة18"والمرتبطة بالمعاهدات السوفييتية الإيرانية .غير أن هذه النظرة " لم تكن محل اهتمام الدول الثلاث المستقلة التي عارضت هذه الفكرة، 19"و تبنت سياسات جديدة.

3-1-موقف روسيا :مياه مشتركة، قاع مقسم:

في بداية التسعينات صرح الرئيس الروسي "بوتين "أنه من "الخطأ تقسيم بحر قزوين على خمس دول 20"إذ أن تزايد الدول المشاطئة لا يعني بالضرورة تغيير الوضع القانوني .و بعد التوقيع على اتفاقية القرن أعلنت روسيا عن موقفها الرسمي علناً من الأمم المتحدة في 5أكتوبر 1994نظرا لتزايد أهمية و خطورة هذا المشكل على الساحة العالمية21".

إلى جانب روسيا، تحصلت إيران معها على "تأكيدات على صحة موقفها من طرف خبراء في القانون الدولي للمياه التابعين لهيئة الأمم المتحدة22".

غير أنه بتاريخ 20نوفمبر 1993وقعت روسيا على اتفاقية تعاون في مجال التنقيب و استغلال الحقول النفطية مع أذربجان، والذي أشار إلى عبارة "قطاع أذربيجان23".

هذا المثال مدى عدم وضوح سياسة روسيا في بحر قزوين التي تميزت ببعدين :بعد يتعلق بوزير الخارجية)الرسمي(، و بعد يتعلق بموقف الشركات النفطية المدعومة من طرف شخصيات في الحكومة، و كانت تهدف روسيا من خلال الإزدواجية في التعامل مع هذا المشكل أنها لو خسرت في البعد الأول فإنها سوف تربح مع البعد الثاني.

و في سبتمبر 2001قام "بوتين "بزيارة إلى "باكو"، Bakou انتهت بالإعلان المشترك " :مياه مشتركة، قاع مقسم "وهو ما شكل قرار تسوية للطرفين، و باختصار يمكن القول أن موقف روسيا مؤسس على النقاط التالية:

- إقامة اتفاقية خاصة بالوضع القانوني لبحر قزوين ما بين الدول الخمسة على أساس الإجماع.
- مبدأ التقسيم :مياه مشتركة، قاع مشترك.
- تأييد التقسيم على أساس مبدأ خط الوسط– المعدل –التي لا تتطابق مع حدود الدول.
- تؤيد الحقوق السيادية على الحقول النفطية على أساس الإتفاق.
- الإستغلال المشترك للثروات البيولوجية.
- حرية الملاحة بالنسبة لسفن الدول الخمسة شريطة رفع علم الدولة.

-2-3 موقف كزاخستان قزوين ليس بحراً و ليس بحيرة:

بتاريخ 19جويلية 1994حضرت العاصمة الكزاخستانية مشروع اتفاقية بخصوص الوضع القانوني لبحر قزوين "مؤسس على مجموعة من المعايير المستمدة من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982."24

بالنسبة لكزاخستان، فمنذ البداية تعتبر قزوين مياه داخلية مغلقة .غير أنه لا توجد أي تصنيف قانوني بخصوص هذه الحالة في القانون الدولي، بطريقة أخرى، و حسب الرؤية الكزاخستانية فإن حوض قزوين لم يكن بحراً و لم يكن بحيرة، وبالتالي طالبت بإقامة اتفاقية خاصة.

إنطلاقا من التاريخ و الممارسة الدولية، اقترحت" أستانا Astana "تقسيم قزوين إلى مياه إقليمية تصل إلى 12ميلاً بحرياً)بحر(، و مناطق اقتصادية خالصة حسب مبدأ الخط الوسط)بحيرة(، و هوما يبدو واضحاً تعارض وتضارب مواقف كزاخستان، فمرة تنظر إلى قزوين أنه بحر وتنفي صفة البحيرة منه، و أحياناً تتحدث عن الوضع باعتبار قزوين بحيرة.

وفي الأخير، يمكن تفسير موقف كزاخستان بالنسبة للوضعية القانونية لبحر قزوين بالنقاط التالية:

- اعتبار حوض قزوين مياه ليس لها صفة بحر و لا بحيرة.
- تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار مع بعض التحفظات.
- تحديد منطقة إقليمية بطول 12ميلاً بحرياً.

- تطبيق مبدأ الخط الوسط لتحديد المناطق الاقتصادية الخالصة.
- ممارسة كل الحقوق السيادية على المياه الإقليمية بما في ذلك قاع البحر.

-3-3موقف أذربيجان :قزوين بحيرة محدودة:

كان موقف أذربيجان محددا بتاريخها لا سيما بعد الإرتفاع المفاجئ لأسعار البترول في نهاية القرن التاسع عشر .كما أن الإصلاحات الإقتصادية مرتبطة مباشرة بتطوير قطاع البترول و استكشاف و استغلال حقول نفطية .و بتشجيع من الشركات النفطية العالمية، تعتبر أذربيجان الدولة الأولى التي عارضت الوضع القائم لبحر قزوين، فمنذ استقلالها "أخذت موقف صاحب الحق في تحديد حقوقها فيما سمته ملكيتها البحرية25".

على هذا الأساس فان وضع "بحيرة "يسمح بتقسيم قزوين إلى مناطق، عكس وضع البحر الذي لا يعطي إلا 12ميلاً بحرياً كمياه إقليمية.

وكما هو معروف، فإن "أغلب الحقول النفطية كانت تقع في مناطق تابعة لأذربيجان وهذا ما جعلها تؤيد فكرة "بحيرة"، إذ أن المناطق الأخرى لم تكن مدروسة و لم يظهر عليها أي وجود لثروات معدنية26".

وباختصار يمكن حصر نوايا أذربيجان في النقاط التالية:

- قزوين بحيرة محدودة.
- تقسيم قزوين إلى مناطق قومية حسب القوانين و الممارسة الدولية.
- تحديد قاع البحيرة و المساحة البحرية حسب مبدأ "تساوي البعد."
- تطبيق مبدأ التقسيم حول الأقاليم الإدارية الذي أقرته وزارة الصناعة البترولية السوفييتية سنة 1970.

-4-3موقف تركمنستان :تغير ثابت:

لقد تميزت سياسة تركمنستان حول بحر قزوين بالتناقض منذ أن كثر و بدأ الحديث عن هذا المشكل، ففي البداية كانت تنظر إلى المشكل من زاوية إقامة وضع قانوني من منطلق المعاهدات الروسية / السوفييتية-الإيرانية سنتي 1921و 1940و اعترضت على كل تقسيم للمناطق القومية .ودائما حسب وجهة النظر التركمنستاني فإن قزوين كان محيطاً مائياً داخلياً)بحيرة (لا تنطبق عليه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

كما اقترحت تحديد المياه إلى ثلاثة مناطق:

1. مناطق ساحلية يصل طولها إلى 15ميلاً بحرياً.
2. مناطق مشتركة في المنطقة المركزية في البحر.

3. مناطق قومية اقتصادية يصل طولها إلى 15ميلاً بحرياً.

وقد أبدت روسيا استعدادها لقبول و "دعم اقتراح تركمنستان بخصوص توسيع المناطق الساحلية من 10 إلى 15ميلاً بحرياً 27"و هذا يعني في الحقيقة تحديد الحدود البحرية.

غير أنه في السنوات اللاحقة، هذا الموقف سوف يتغير في كثير من الأوقات.

و باختصار فإن تركمنستان حاولت التمسك بالنقاط التالية:

- تحديد المناطق التالية :الإقليمي من 12إلى 15ميلاً بحرياً، المنطقة الإقتصادية 35ميلاً بحرياً، و الباقي مياه مشتركة.
- تقسيم المناطق 20بالمائة لكل منطقة.
- تقسيم قاع البحر حسب مبدأ الخط الوسيط.

-5-3موقف إيران :سيادة مشتركة:

في بداية الأمر، اقترحت طهران إنشاء شركة بترولية محددة تضم الدول الخمس تعمل على الحفاظ على مصالحها .وكان هدف إيران من إقامة وضع "سيادة مشتركة "على بحر قزوين هو تفادي الخسارة إذ أن تقسيم المناطق لن يعود عليها إلا بنسبة 13.8بالمائة من المياه.

وفي سنة 2002ظهرت عند الدول الأربعة نية لتقديم اقتراح على طهران يتمثل في "مبدأ تقسيم الموارد الطبيعية "بدون تغيير في حدود المناطق "الذي من شأنه رفع حصة إيران من 13.8بالمائة إلى 16 بالمائة من المياه28".

وباختصار يمكن حصر موقف إيران فيما يلي:

- قزوين بحر مغلق.
- ممارسة حقوق سيادية لكل دولة في مناطق ساحلية تصل إلى 20ميلاً بحرياً.
- السيادة المطلقة في المياه والقاع والأجواء في هذه المنطقة من البحر الإقليمي المتاخم، أو أن الدول الخمسة المشاطئة لها نفس الحقوق لممارسة أعمال تنقيب و حماية المحيط...
- تسيير مشترك في وسط أو قلب بحر قزوين، أي ابتداءاً من 40ميلاً بحرياً من شواطئ الدول المشاطئة.

الخاتمة

يمكن اعتبار أن النجاحات الأولى المدركة في تطوير عملية إعداد أو وضع مركز قانوني لبحر قزوين تمثلت في تطور سياسات الدول الخمسة التي انتهت إلى قبول أن قزوين ليس بحراً و في نفس الوقت ليس بحيرة . ومع مرور الوقت تخلت هاته الدول على فكرة تطبيق القانون الدولي للبحار على

قزوين لأنه– أي القانون –لا يتطابق مع وضع قزوين، و موازاة مع ذلك بدأوا يقبلون بفكرة و ضع قانون خاص أو اتفاقية مشتركة بين الدول الخمسة حول المركز القانوني لمياه قزوين.

مبدئياً سياسة روسيا بالنسبة لبحر قزوين بدت متناقضة، وتمثلت في المواقف المزدوجة بين وزارة الخارجية الروسية، وعالم الأعمال ممثلاً في الشركات البترولية الروسية الكبرى .و في نهاية التسعينات لوحظ تقارب روسي كزاخستاني حول المشكل و الذي أدى إلى تقارب ثلاثي بين روسيا، كزاخستان و أذربيجان .و هنا نشير إلى أن الإتفاقيات الثنائية التي كانت تقوم بها روسيا وسياستها غير واضحة هي التي كانت تحرك في كل وقت المشكل القانوني لقزوين.

و في الوقت الحالي، البحر مقسم إلى خمس مناطق ولكن مركزه القانوني مازال غير واضح مما دفع الدول الخمسة إلى التوجه إلى الإتفاق حول الوضع القانوني الذي شكل عقبة أمام الإستثمار الأجنبي.

وفي الأخير، فالقرار النهائي بخصوص هذا المشكل الذي من الممكن أنه سيؤدي إلى الإتفاق حول المركز القانوني لبحر قزوين سيكون حتماً تقارب سياسات الدول و اتجاهها إلى وضع قانون خاص بمياه قزوين، غير ذلك فإن الوضع سيظل على ما هو عليه– من وجهة نظرنا.–

التهميش :

1 - Rauf Mamedov, Le Statut international et juridique de la mer caspienne : hier, aujourd'hui, demain, 2eme partie, central naja, n° 3 (9), 2000. Version électronique.

2 - Mehrdad Nazemi, La mer Caspienne et le droit international : contribution à l'étude de sa situation juridique au carrefour des frontières, thèse de doctorat : droit public, Paris. 2001, P.13.

3 - Friedrich Martens, Le droit international contemporain des peuples civilisés. 5eme édition, V.1, Saint Petersburg, 1904, P.385.

4 - Alle Dowlatchahi, La mer Caspienne. Sa situation du point de vue international, thèse pour le doctorat d'université de droit international public, université de Paris, faculté de droit et des sciences économiques, Paris, 1961, P.27.

5 - Guenrikh Grigorievitch Iagoda est né en 1891 à Nijni Novgorod et mort exécuté en 1938 est un révolutionnaire bolchevique russe. Il dirigea le NKVD de 1934 à 1936 (le NKVD est la police politique de l'Union des républiques socialistes soviétiques).

6 - Zarina Gabieva, le statut juridique de la caspienne, Observateur, n°8, 2004, PP.109.110.

7 - Par exemple : Certaines aspects juridiques internationaux du régime de la mer caspienne, Les problèmes actuels du droit international contemporain, La situation de la mer caspienne du point de vue du droit international contemporain, 8eme conférence scientifique républicaine, Thèses des exposés…etc.

8 - Cesare Romano, La caspienne : un flou juridique, source de conflits, cahiers d'études sur la méditerranée orientale et le monde turco-iranien, n° 23, janvier-juin 1997, PP.39-64.

9 - Richard Dupuy et Daniel Vignes, Traité du nouveau droit de la mer, economica - Bruylant, Paris-Bruxelles, 1985, P.48.

10 - Kamyar Mehdiyoun, Ownership of oil and gaz resources in the Caspian sea, the American journal of international law, vol.94, n°1, january 2000, PP.179-189.

11 - Paul Tavernier, Le statut juridique de la mer Caspienne : mer ou lac ?, Actualité et droit international, voir : http://www.ridi.org/, 1999.

12 - Hélène Hamant, Démembrement de l'URSS et problèmes de succession d'états, université de Paris I Panthéon-Sorbonne, thèse de doctorat : droit public, Paris, 2004. p.536.

13 - Pierre-Marie Dupuy, Les grands textes de droit international public : déclaration d'Alma-Ata du 21 décembre 1991, 3eme édition, Dalloz, Paris, 2002, P.98.

14-مثلاً الإعلان المشترك بين أوكرانيا و ألمانيا بتاريخ 9جوان 1993الذي تع الإعتراف من خلاله ضمنياً بيأن أوكرانيا دولة وريثة للإتحاد السوفيتي تواصل التزاماتها الدولية تجاه ألمانيا.

15 - Décision des chefs d'états des pays de la CEI du 21 décembre 1991 à Alma-Ata, voir http://www.law.edu.ru/norm/.

16 - Alex Butaev, Caspian Sea : wherefore the West needs it? MGV, Moscou, 2004, P.220.

17 - L'accord sur la délimitation des fonds marins de la partie septentrionale de la mer caspienne du 6 juin 1998. Voir http://www.referent.ru/.

18 - Alexander Matveev, Le statut de la mer caspienne : le point de vue russe, le courrier des pays de l'est, n° 411, aout 1996, pp.55-61.

19 - Vicken Cheterian, Sea or lack : a major issue for Russia, cahiers d'études sur ma méditerranée orientale et le monde turco iranien, n° 23, janvier-juin 1997, PP.103-125.

20 - من خطاب القمة الأولى للدول المشاطئة لبحر قزوين بأشخباد في 23أفريل 2002.

21 - يتعلق الامر هنا بالإعلان الروسي المنشور عن طريق هيئة الامم المتحدة، و الذي و الذي وضح موقف الفيدرالية الروسية حول الوضع القانوني لبحر قزوين.

22 - Sergueï Jiltsov, I. Zonn et A. Ukov, la géopolitique de la région caspienne, Mezdunaradnye otnoenija, Moscou, 2003, PP.97.98.

23 - Vagif Gusejnov, Le petrole caspien, Olma-Press, Moscou, 2002, P.168.

24 - Tair Mansurov, le kazakhstan et la Russie : souvrainisation, intégration, expérience de partenariat dtrategique, Russkij, moscou, 1997.P.240.

25 - David Allonsius, le régime juridique de la mer caspienne, problèmes actuels de droit international public, université Panthéon Assas (Paris II), L.G.D.J, E.J.A, Paris, 1997, P.12.

26 - Elizaveta Mitjaeva, problème de la caspienne dans les relations russo-américaines, institut des Etats Unis et du Canada, Moscou, 1999. (version éléctronique), pp.32-44.

27 - Igor Kalyuzhny, Speech round table on Caspian oil and gas scenarios, Florence, Italy, April, 14th-15th, 2003.

28 - Izvestija, 16 avril 2002.